

دور لامركزية الجماعات الإقليمية في خلق أقاليم جذابة في الجزائر: دراسة حالة إقليم ولاية سوق أهراس

Le rôle de la décentralisation des collectivités territoriales dans la création des territoires attractifs en Algérie : étude de cas territoire de la wilaya de Souk-Ahras

شهرزاد ثلاثية¹، محمد فوجيل²

¹مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

²مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

تاريخ القبول: 2020/01/16

تاريخ المراجعة: 2019/11/18

تاريخ الاستلام: 2019/11/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الجماعات الإقليمية (الولاية والبلدية) في إنشاء إقليم جذاب بولاية سوق أهراس، وهذا من خلال تدعيم إجراءات اللامركزية على المستوى المحلي. بالإضافة إلى أن رهان تحقيق جاذبية الإقليم عن طريق التحسين والتنويع والتجديد للبنى التحتية، الابتكار، والرقمنة، وتنمية وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية، الكل مع تطوير وتنمية منحنى مزايا الإقليم. وللوصول إلى هذا الهدف تم القيام بدراسة حالة لإقليم ولاية سوق أهراس كونه جماعة إقليمية في الجزائر، من خلال تشخيص واقع هذا الإقليم باستخدام أدوات الملاحظة والوثائق والمقابلة لجمع المعلومات، وبرنامجي "Excel2016" و"Power Map" في تحليل هذه المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن الجماعات الإقليمية تلعب دورا أساسيا في النهوض بالتنمية على المستوى المحلي وذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة للاستغلال الأمثل لمزايا الإقليم المتاحة والعمل على تحسينها وتطويرها عن طريق تعزيز مبدأ اللامركزية.

الكلمات المفتاح: جماعات إقليمية؛ لامركزية؛ جاذبية القطاع؛ مزايا الإقليم؛ ولاية سوق أهراس.
تصنيف JEL: H83؛ R11؛ R58.

Abstract: This study highlights the role that local authorities represent in increasing the attractiveness of the territory of the Souk-Ahras Wilaya by reinforcing the decentralization of procedures at the local level. In addition, the challenge of making a territory more attractive by improving, diversifying and modernizing infrastructure supply, innovation, digitization and the development of scientific and technological capacities, while ensuring the development and highlighting of the assets of the territory. To reach the end of the objectives of this research, a case study was carried out on the territory of wilaya of Souk-Ahras. The analysis of the data collected following the appropriate tools (documents, observation, and interview) and "Excel2016" and "Power Map" programs led to the identification of the fundamental role that local communities take in local development, by taking necessary and appropriate measures to optimize the use of available assets across its territory.

Keywords: local authorities; decentralization; attractiveness of the territory; assets of the territory; wilaya of Souk-Ahras.

Jel Classification Codes: H83; R11; R88.

* Corresponding author, e-mail: tlaidjia.chahrazed@univ-ouargla.dz

1- تمهيد:

تشكل عملية خلق إقليم جذاب رهان مهم لتوجهات الجماعات الإقليمية (الولاية- البلدية) في الجزائر، لاسيما وقد تم تمييزه خلال لقاء الحكومة - ولاية المعنون بـ "حكومة غير مرمزة من أجل جماعة إقليمية: حصينة، مبدعة، مبادرة" بتاريخ 28 و 29 نوفمبر سنة 2018؛ حيث من بين خمسة ورشات خصصت الورشة الأولى لامركزية الجماعات الإقليمية كخيار أوحده للعمل العمومي، ووسمت الورشة الثالثة بعنوان "جاذبية الإقليم: رهان مقاولاتية الجماعات الإقليمية". إذ كان من بين أهداف هذا اللقاء: دعم المبادرات المحلية التي من شأنها تحرير كافة الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الأقاليم، وإشراك الجماعة المحلية في تهيئة شروط جاذبية الأقاليم من خلال تأكيد قدراتها على الإنتاج والتبادل وفقاً لقواعد الاقتصاد الليبرالي الحديث ولجذب الخبرات والتكنولوجيات والاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تخلق الثروة، والتأكيد على الإمكانيات المحلية للأقاليم وكذا كفاءتها الاقتصادية.

ومن هذا المطلق نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تشكله الجماعات الإقليمية في الجزائر في خلق أقاليم أكثر جاذبية وملائمة لبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة (Start-up)، واستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية الخلاقة لمناصب الشغل والثروة، وذلك في شتى الميادين (سياحة، زراعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الرقمنة، الخدمات، الصناعة، ...).

ومن هنا يطرح السؤال: كيف يتسنى للجماعات الإقليمية خلق أقاليم أكثر جاذبية وملائمة لمتطلبات ساكنتها وبصفة مستدامة؟

للإجابة على هذا السؤال، سيتم التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من الجماعات الإقليمية، واللامركزية، والإقليم وشروط وعوامل جاذبيته، ثم إسقاطها على إقليم ولاية سوق أهراس كأنموذج، وذلك عبر تشخيص واقع هذا الإقليم وتحديد المزايا التي يزرع بها؛ وبالتالي محاولة حصر جملة من التدابير التي قامت بها السلطات المحلية لولاية سوق أهراس لجعل إقليمها جذاباً، وذلك عملاً بالتوصيات التي خرجت بها الورشة الثالثة خلال لقاء الحكومة-الولاية. ومنه تم تقسيم هذا العمل إلى أربع عناصر على النحو التالي:

- الجماعات الإقليمية في الجزائر
- جاذبية الإقليم
- دور الجماعات الإقليمية في خلق إقليم جذاب
- دراسة حالة: إقليم ولاية سوق أهراس

1.1- الجماعات الإقليمية في الجزائر:

يعتمد التنظيم الإداري في أي دولة بما فيها الجزائر على عدة أساليب، تتمثل في المركزية واللامركزية كسبيل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف أجهزة وهيئات الدولة الإدارية، فالتنظيم الإداري بغض النظر عن النظام السياسي والاقتصادي المتبنى في الدولة، فهو يبنى على وحدات مركزية وأخرى لامركزية. والجزائر اعتمدت منذ الاستقلال مبدأ اللامركزية في إرساء تنظيمها الإداري من خلال الجماعات الإقليمية، ولتحديد مفهوم الجماعات الإقليمية يجب تعريف اللامركزية الإدارية على اعتبار أن الجماعات الإقليمية ما هي إلا أحد صور أو أشكال النظام اللامركزي.

1.1- اللامركزية:

ازداد الاهتمام بمفهوم اللامركزية منذ أواخر القرن 20 نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها العالم. فهي تعتبر اللامركزية نمط لتوزيع السلطة يتضمن إعطاء الأجهزة الإقليمية صلاحيات وسلطة التصرف واتخاذ القرارات النهائية دون الرجوع إلى السلطة التنفيذية (الكبتي محمد نجيب أحمد، 2018). وتظهر في صورتين هما اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، فالأولى هي وضع دستوري يقوم على توزيع السلطات الثلاثة في الدولة التشريعية، التنفيذية - وأحياناً القضائية - بين أجهزة الحكم المركزية في العاصمة، وفي الحكومات المحلية التي تكون في شكل مقاطعة - إقليم - إمارة، ولاية وهي منظمات تشارك الحكومة المركزية في ممارسة السيادة السياسية في نطاق إقليمها الجغرافي. أما الصورة الثانية فتتمثل في اللامركزية الإدارية، والتي تقتضي منح الوحدات الإدارية المحلية صلاحيات وسلطات التصرف وصنع القرارات النهائية في كل ما يتعلق بشأنها الداخلي، في المجال الإداري، ويقتصر دور السلطة المركزية على الرقابة والإشراف العام على أعمال هذه الوحدات، بما يكفل للدولة وحدتها السياسية والإداري (الكبتي محمد نجيب أحمد، 2018، صفحة 1).

فالمنظمات الإقليمية تنشأ وفق نظام اللامركزية الإدارية، ليست منظمات للحكم المحلي، إنما هي منظمات تنتقل إليها بعض الصلاحيات في المجال التنفيذي فقط، فلا تملك سلطة التشريع، والقضاء، بل هي منظمات تتمتع بقدر من الاستقلال التنظيمي والإداري والمالي في مجال الوظيفة الإدارية، ونطاقها الجغرافي. ويجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين أو صورتين للامركزية الإدارية هما:

اللامركزية المرفقية: وتقوم على وجود أشخاص معنوي (مؤسسات عامة) متخصصة في موضوع نشاط معين وهذا النوع لا يتعلق بهذا العمل. اللامركزية الإقليمية-موضوع هذا العمل- ويطلق عليها أيضا اللامركزية الجغرافية: يتمثل هذا النوع بتشتت السلطة وتوزيعها بين مختلف الأقاليم والمحافظات التابعة لقطر جغرافي واحد، شريطة أن تتمتع بشخصية معنوية تُنتخب من قبل المجتمع المحلي، وتُمنح هذه الشخصية صلاحيات مطلقة في اتخاذ القرارات الإدارية ذات العلاقة بإدارة المشاريع والمرافق العامة، بالإضافة إلى وضع ميزانية مستقلة للمنطقة.

2.1- مفهوم الجماعات الإقليمية: الجماعات الإقليمية هي عبارة عن منطقة جغرافية، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب؛ ولهذا الاعتبار تعددت تسمياتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، وسميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي وليس وطني، سميت بالجماعات المحلية على نفس الفكرة، وسميت بالمجتمع المحلي لتمتعها باستقلال واسع عن الحكومة المركزية غير أنها لا تتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية وسميت بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان (فيدمة عبد الحق، 2012، صفحة 120).

3.1- تنظيم الجماعات الإقليمية في الجزائر: لقد أرسى المؤسس الدستوري الجزائري قاعدة التنظيم الإداري اللامركزي الإقليمي بموجب المادة 15 من الدستور: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية..."، ثم أحال للمشروع العادي بوضع القوانين تحدد وتوصل وحدات التنظيم وتحدد هيئاته وأساليب تشكيلها واختصاصاتها وعلاقتها بالسلطة المركزية؛ وبالتالي خص الدستور مصطلح "الجماعات الإقليمية" كتجسيد اللامركزية الإقليمية في الجزائر وهذا على مستويين هما البلدية والولاية.

فالولاية هي بموجب المادة الأولى من قانون الولاية: "الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة. وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاركية بين الجماعات الإقليمية والدولة" (القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012) ولها هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي كهيئة تداولية، والوالي كهيئة تنفيذية ومدوب للحكومة، وتغطي كل ولاية عدد معين من البلديات.

أما البلدية فهي معرفة بموجب المادة الأولى من القانون المتعلق بالبلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. كما أنها القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية وتمثل جوهر الديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية (القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011). البلدية هي نقطة التنمية المحلية. ويجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة جبايا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغائها، بناتج جبائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل كما هو مشار إليه بالمادة 04 من قانون البلدية (القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011).

وتساهم الجماعات الإقليمية مع الدولة في إدارة وهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وأيضا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

وأضاف آخر تقسيم إداري للبلاد سنة 1984 مجموعة من الولايات إلى تلك الموجودة وعدد هام من البلديات، فارتفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية، في حين عن عدد البلديات ففز من 707 بلدية إلى 1541 أي بنسبة 46%. حيث قسمت البلديات القديمة وأحدث أخرى بدعوى تقريب الإدارة من المواطن (بن شعيب نصر الدين، طيبي بومدين، 2012). ثم تلته إضافة عدة ولايات منتدبة بعد سنة 2000. كما صادقت مؤخرا الحكومة على جملة من المراسيم التنفيذية منها ما يتعلق بإنشاء مندوبيات بلدية في كل من بلديتي قسنطينة وهران، مع التأكيد على الإسراع التسريع في إتمام المشاريع الأخرى الخاصة بالبلديات الحضرية الأخرى المعنية بإنشاء مندوبيات بلدية مثل بلديات: باتنة وبسكرة وبشار وتمراست (بوزارة الأولى الجزائرية، 2019).

وهذا يؤكد جهود الجماعات الإقليمية في الجزائر على سعيها الدائم لتطبيق مبدأ اللامركزية لضمان التكفل الفعلي بالمهام المنوطة بما لا سيما الخدمة العمومية والاستجابة لمطالبات التنمية الإقليمية.

2.1- جاذبية الإقليم :

1.2- مفهوم جاذبية الإقليم: يعد مفهوم جاذبية الإقليم مفهوما نسبيا، لأنه أصبح أكثر فأكثر أداة إستراتيجية تؤثر على سلوك مختلف الجهات الفاعلة من خلال السياسات والاستراتيجيات الإقليمية، ومرجعية لقياس مدى نجاعة ونجاح هذه الاستراتيجيات والسياسات (Hatem،

2004). وبالتالي فإن الإقليم اليوم يشكل محورا لاستراتيجيات الجاذبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وأضحى موضوعا حقيقيا للنشاط السياسي لدرجة الخلط بين الممثلين الإقليميين والأقاليم التي يمثلونها ويدافعون على مصالحها الاقتصادية. وعليه يجب الإحاطة بمفهوم الإقليم وجاذبيته من أجل تحديد العوامل التي تساهم وتمكن القائمين على الجماعات الإقليمية سواء كانوا منتخبيين أو مُعينين لخلق وجعل أقاليمهم جذابة. ولمعرفة ماذا نعني بالإقليم؟ تبرز عدة مفاهيم أهمها:

الإقليم كمتغير مرتبط بالتغيير، إذ غالبا ما يعتبر أن التغييرات الناتجة عن العولمة لها آثار ملموسة على الإقليم، ومنه ينظر إليه على أنه متغير تابع لعملية التغيير. وبالمقابل **الإقليم كمكون أساسي للتغيير**، حيث يشكل كل من الإقليم والإقليمية مكونين أساسيين للتغيير. فالعلاقات بين مختلف إنشغالات المجتمعات والقواعد التي تحكمها وتضبطها، يتم صياغتها وفق الإقليمية المطبقة كعلاقة ديناميكية بين المكونات الأساسية للمجتمعات (الاقتصادية، الثقافية، المؤسساتية، التنظيمية...) والجوانب المادية وغير المادية للأقاليم في حد ذاتها، التي تعيش فيها هذه المجتمعات أو تعمل وتنتج فيها. وهنا يكون الإقليم مشتت بين خيارين إما زيادة الاتصالات عن بعد مما يسمح لكل كيان إقليمي بالتطور بشكل مستقل عن المدن المجاورة أو إعادة تنظيمه الإقليمي "re-territorialisé" (مدن، مدن كبرى، عناقيد "Clusters"، نظام الإنتاج المحلي SPL"، أطراب تنافسية "Pôle de compétitivité"...). وفي الأخير **الإقليم كتمثيل ومجموعة علائقية معقدة**، الذي يربط في الواقع جانب مادي موضوعي، بُعد شخصي متعلق بمشاعر الانتماء، ولكن أيضا بالممارسات والتصورات التي ليست فردية تماما ولا جلهما جماعية، فالإقليم هو في نفس الوقت وعاء "support" وعلاقة، وتشكل التمثيل والإسقاطات للأقاليم، مما يطرح إشكالية الحفاظ على تراث الماضي (الذاكرة) مع تحفيز التغيير والابتكار من خلال المشاريع في المستقبل (Ingalina, 2007, pp. 9-10).

أما **الجاذبية فهي**: " قدرة الإقليم على تقديم شروط استقبال مهمة وكافية للمستثمرين لحثهم على توطين مشاريعهم بهذا الإقليم وهذا بعد عملية المفاضلة مع أقاليم أخرى" (Hatem, 2004).

أيضا "إن جاذبية أي إقليم معادلة عموماً لقدرة الإقليم على جذب عوامل الإنتاج المتنقلة و/أو السكان والاحتفاظ بها. هذه الجاذبية تعرف على أنها قدرة الإقليم التي يختارها الفاعل كمنطقة للتوقع بصفة مؤقتة أو مستدامة لجميع أنشطته أو جزء منها؛ هذه الجاذبية هي جاذبية مُتصورة لا تشمل سوى الشخصية المعنوية، أو الأفراد، أو الأسر المعيشية أو الفرق، على سبيل المثال فرق إدارة شركة أو إدارة عامة" (Poirot & Gérardin, 2010, p. 27).

2.2- عوامل جاذبية الإقليم: تتميز جاذبية الإقليم العديد من العوامل المرتبطة بشكل أو بآخر بالموقع أو الإقليم المضيف والذي يختلف أهميتها حسب الطلب عليه، وتمثل هذه العوامل كل المزايا المتعلقة بالخصائص المادية وغير المادية للإقليم، التي من شأنها جذب الأشخاص والنشاطات للتوطن فيه مثل: عوامل البنى التحتية، والبيئة المضيئة، وجودة المورد البشري، والاستقرار السياسي، والاقتصاد الكلي ونظام الضرائب، وكلفة العمالة، والخدمات، والمستوى المعيشي، والسوق، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (Traki, 2011, p. 17).

مهما كانت نوعية وجودة العوامل الأساسية لجاذبية الإقليم، فإنه من الضروري أن يكون الإقليم قادرا على تعبئة هذا العرض المحتمل من خلال تجسيده على أرض الواقع وملاءمته مع احتياجات الزبون. وتفرض هندسة عرض الإقليم عددا معينا من الكفاءات المحددة مثل: المعرفة الجيدة والملمة بمجئيات الإقليم وموارده القابلة للتعبئة، القدرة على الحوار مع المستثمر قصد تحديد احتياجاته بدقة ووضوح، وجود تعاون جيد بين الفاعلين المحليين والذي من المفترض أن يساهموا ويشاركوا في إعداد العرض الإقليمي، وأخيرا القدرة على توفير والارتقاء بالعرض نفسه قصد الإستجابة وفي الأجل المناسبة لطلب المستثمر (Hatem, 2004).

3.2- محددات ومؤشرات جاذبية الإقليم: يرجع تحديد جاذبية إقليم معين إلى جملة من المؤشرات التي من خلالها تتكون فكرة عن درجة جاذبيته، ومن هذه المؤشرات: تدفق الاستثمار الخارجي المباشر، وإنشاء المؤسسات والمعطيات الديمغرافية، وأثار التجمعات السكانية.

3.1- دور الجماعات الإقليمية في خلق إقليم جذاب: إعتادا لمفهوم الإقليم بصفته مكون أساسي للتغيير، والذي من خلاله تسعى الجماعات الإقليمية باستغلال صلاحيتها اللامركزية لخلق أقاليم جذابة تنهض بالاقتصاد المحلي؛ ومنه تحقق تنمية إقليمية مستدامة بما يتوافق ويتناسب مع السياسة العامة للدولة، والتي تعززت خلال لقاء الحكومة - الولاية الأخير بالورشة الثالثة تحت عنوان "جاذبية الإقليم: رهان مقاولاتية الجماعات المحلية"، حيث تضمنت خمسة محاور هي (موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2019):

■ التنمية الاقتصادية الإقليمية؛

■ الأنظمة المساعدة على تحسين الجاذبية؛

■ التكوين وتدعيم القدرات؛

■ تحديث وتعبئة البنى التحتية للأشغال العمومية والنقل والأعمال اللوجيستكية والاتصال،

■ وأخيرا الحوكمة الإقليمية (الإدارة الإقليمية).

ومن خلال تصفح هذه المحاور يتبين وعي الهيئات (الوالية باعتباره هيئة تنفيذية و مندوب للحكومة) القائمين على تسيير الجماعات الإقليمية وإصرارهم على استخدام مبدأ اللامركزية للنهوض بالأقاليم المحلية. وقد تم انتقاء جملة من هذه التوصيات التي سيتم من خلالها عرض التدابير التي سارعت ولاية سوق أهراس في ترجمتها على أرض الواقع تتمثل في:

■ تشجيع ودعم نظم الإنتاج المحلية « SPL » ، وأي نوع آخر من مشروع التنمية الاقتصادية التعاونية (العنقودية، المناطق الصناعية " District industriel"، قطب تكنولوجي "Technopôle"، قطب الجاذبية والأقطاب التنافسية، إلخ) عن طريق وضع الآليات المناسبة ومدروسة التمويل والمرفقة مع إعطاء الأولوية لأقاليم التي تتطلب إنعاش إقتصادي (المناطق الجبلية، الهضاب العليا، الجنوب،...).

■ تشجيع الشركات الفاعلة أو النشطة إقليميا على تنظيم نفسها في شكل مجموعات وشبكات مهنية مفيدة، بهدف التقرب واحتواء مناسب لخصائص كل إقليم.

■ هيكلة الأسس أو الركائز الإنتاجية لكل إقليم عن طريق شبكة أقطاب تكنولوجية التي تربط أو تجمع بين القدرات الإنتاجية والبحث عن بعض الشعب المنتجة (تحو/بحث/صناعة)، يسمح بتنمية النشاطات الابتكارية المتواجدة على مستوى الإقليم.

■ تشجيع إنشاء فروع لازمة تسمح بدفع حركية الاقتصاد المحلي وغرس نشاطات جديدة مدججة مع خصائص الإقليم لتثمين وتعزيز دور مؤسسات ناشئة « Sart up ».

■ مرافقة الجماعات المحلية في إعداد خطط التسويق الإقليمي وتعزيز جاذبية الإقليم من خلال دعوة الخبراء.

■ إعداد خريطة استثمار (أرضية أو منصة رقمية) لكل بلدية من أجل تحديد الإمكانيات والأولويات ثم استغلالها كأداة عمل لتوجيه حاملي المشاريع.

■ تدعيم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المبتكرة على مستوى مناطق النشاطات من تكوين الحقيبة العقارية مما يتناسب مع احتياجات كل إقليم وإمكانياته التنموية.

■ إرساء الآليات اللازمة لتشجيع الابتكار من خلال توزيع حاضنات الأعمال على المستوى الوطني ودمج هذه الأعمال (المشاريع) في أولويات التنمية الاقتصادية.

■ تعزيز قدرات الفاعلين الإقليميين من خلال وضع برنامج تكويني وتدريب للمهندس الإقليمي (التشخيص الاستراتيجي، التسويق الإقليمي، تقييم السياسات العمومية للتعاون ما بين الولايات وما بين البلديات، تقنيات مرافقة المشاريع الإقليمية،...).

■ تزويد السلطات المحلية بإطارات متخصصة في التسويق الإقليمي، مع دمج هذه المقاربة في محتوى برامج التكوين الأساسي والمستمر للإطارات.

■ وضع حيز التنفيذ إستراتيجية قطاعية لمرافقة الجماعات المحلية لإعداد خطط الاتصال مع بيئتها، في إطار مقاربة أساسها التسويق الإقليمي. ووضع أساسيات ومبادئ لجاذبية لكل إقليم.

■ إنشاء هيئة مخصصة لجاذبية وتنافسية الإقليم مع منح صلاحيات على المستوى المحلي والوطني والدولي.

II - الطريقة والأدوات :

من أجل الوصول إلى الهدف من الدراسة تمت دراسة حالة لإقليم ولاية سوق أهراس، حيث تم تشخيص واقع هذا الإقليم بالاستعانة بكل أدوات الملاحظة، والوثائق لا سيما التقارير، والمقابلة لجمع المعلومات. ثم معالجتها باستخدام برنامجي "Excel 2016" و "Power Map" ومنه تحليل المعطيات المتحصل عليها وتفسيرها بهدف تحديد مزايا والأوراق الراجعة الخاصة بالإقليم موضوع الدراسة، إضافة إلى

الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجماعات الإقليمية من أجل جعل إقليمها جذابا. وماهي التدابير المتخذة من طرف السلطات المحلية لتدارك هذه الصعوبات.

III- النتائج ومناقشتها:

نظرا للقدرات والموارد المتاحة بإقليم ولاية سوق أهراس وموقعه الجغرافي المميز، عند بوابة الجزائر في منطقة عبور طبيعي بين دولة تونس وبقية البلاد، فإن مدينة سوق أهراس تشكل نقطة وصل محورية مع مناظر طبيعية جبلية خلابة بين الشمال والجنوب، وبالتالي من المتوقع أن تلعب الولاية دورا إقتصاديا حاسما من المنطقة الشمالية الشرقية وفي الانفتاح على العالم.

يتربع إقليم ولاية سوق أهراس على مساحة تقدر بـ 4359,65 كلم²، تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 640 كلم، وعن مطار رابح بيطاط عنابة بـ 129 كل، وعن مطار قسنطينة بـ 178 كلم أما الموانئ فهي تبعد عن كل من مينائي عنابة وسكيكدة بمسافة 177 كلم.

أنشئت ولاية سوق أهراس بموجب التقسيم الإداري للبلاد سنة 1984 وتضم 26 بلدية مجمعة في 10 دوائر. ويتم معرفة هذه البلديات مثل التجمعات في بقية البلاد، من خلال رموز تم تحديدها من طرف مصالح الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لتلبية احتياجات الدراسات المختلفة، كما هو موضح بالخريطة الإدارية لولاية سوق أهراس (ملحق رقم 1 الخريطة الإدارية لولاية سوق أهراس)

III.1- المعطيات الاجتماعية - الديمغرافية:

1.1- السكان:

بالرجوع إلى الإحصاء العام للسكان والإسكان لسنوات 1987 و1998 و2008 نلاحظ أن عدد السكان لولاية سوق أهراس في تزايد مستمر، حيث في آخر RGPH 2008، بلغ عدد سكان الولاية حوالي 438127 نسمة، بمتوسط كثافة 108 ن/كلم، واعتبارا من تاريخ 2017/12/31، يبلغ عدد سكان الولاية 51434 نسمة، بمتوسط كثافة تصل إلى 118 نسمة لكل كيلومتر مربع واحد. (شكل رقم 01)

من خلال الشكلين رقم 02 و 03 يتبين أن توزيع السكان عبر إقليم بلديات الولاية غير متجانس حيث أن نسبة 35% من سكان الولاية تتمركز ببلدية سوق أهراس عاصمة الولاية بكثافة سكانية تقدر بـ 3991 ن/كلم². ثم تليها سدراتة ب 12% بكثافة سكانية تقدر بـ 176 ن/كلم² ومنه مداوروش ب 9% (شكل رقم 02 وشكل رقم 03)

من خلال الشكل رقم 04 أذناه، يتضح جليا أن نوع الهرم السكاني لولاية سوق أهراس هو هرم موسع، وذلك بسبب قاعدته العريضة، يتميز بنسب كبيرة للسكان صغار الأعمار وبالمقابل نسب صغرى من كبار السن. ويتصف نمو مجتمع هذا الهرم بالنمو السريع. بالنسبة للفئات العمرية نلاحظ مجموع نسب فئات صغار السن (أقل من 15 سنة) مقارنة مع إجمالي السكان هي 26% وهي فئات الإعالة المرتفعة. في حين أن مجموع نسب كبار السن (أكبر من 60 سنة) تقدر بـ 66%، والتي تمثل فئة الإعالة المتقاعد. أما مجموع نسب فئات متوسطوا السن (من 15-60 سنة) فتصل إلى 8% والتي تمثل نسبة الفئة العاملة.. وبمقارنة النسب الثلاث فإن أكبر نسبة هي للفئة العاملة ومنه مجتمع ولاية سوق أهراس هو مجتمع شاب. وحسب العيسوي إذا بلغت نسبة متوسطو السن والتي حددها بين 15 و 65 سنة بـ 62% من نسبة إجمالي السكان، فإن هذا المجتمع هو مجتمع شاب على أن تكون قاعدة الهرم عريضة وواضحة (العيسوي فايز محمد، 2000).

2.1- التربية والتعليم العالي والتكوين :

2.1.1- التربية: تم تسجيل نسبة تدرس للفترة 2010-2018 من 98,42% إلى 99,63%، مع متوسط شغل الأقسام على مستوى الولاية: من 22 إلى 25 تلميذ في قسم التعليم الابتدائي، ومن 28 إلى 30 تلميذ في قسم التعليم المتوسط، أما قسم التعليم الثانوي فهو من 30 إلى 24 تلميذا. وبالنسبة للنتائج المدرسة لسنة 2018 والخاصة بامتحانات شهادة التعليم الابتدائي، والتعليم المتوسط والباكالوريا. ولضمان هذه النتائج وتحسينها تم تسخير جميع التجهيزات والوسائل البشرية والمادية.

2.2.1- التعليم العالي:

أنشئت جامعة سوق أهراس في سنة 1998 م على أساس ملحق تابع لجامعة باجي مختار عنابة بـ 270 طالب و 03 تخصصات، وبـ 05 أساتذة، و 03 منهم من جامعة عنابة. ليصبح مركز جامعي مستقل سنة 2001 بـ 1418 طالب. وخلال الفترة الممتدة ما بين (2001- 2010) استفاد من 8000 مقعد بيداغوجي. ومنه ارتقى إلى جامعة سنة 2012. وخلال السنة الجامعية وصل عدد الطلبة إلى 10982 طالب موزعين ستة (06) كليات ومعهدين (الشكل رقم 05).

3.2.1- التكوين المهني: تعد إستراتيجية قطاع التكوين المهني مواكبة لحركية المخططات التنموية المحلية من خلال توفير يد عاملة مؤهلة، و بتالي تلبية حاجيات المتعاملين الاقتصاديين، حيث تتجلى هذه الإستراتيجية في وضع جملة من الأهداف منها الرفع من إمكانيات التكوين في فروع النشاط الاقتصادي ذات الأولوية و التي تعاني من عجز في الموارد البشرية المؤهلة، سيما قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية، السياحة و كل ما يخص تكنولوجيات الإعلام والاتصال. أيضا تدعيم علاقات الشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين المحليين من أجل موائمة و ملائمة عروض التكوين مع الاحتياجات المحلية و تكثيف التربصات التطبيقية في الوسط المهني.

إذ في إطار التوجه العام لقطاع التكوين و التعليم المهنيين، باشر القطاع عمليا في تكوين أعوان التحكم منذ سنة 2013 في عدة تخصصات موجهة لتلبية احتياجات مركب تحويل الفوسفات بواد الكبريت من اليد العاملة، نذكر منها: الصيانة الصناعية، الكهرباء الصناعية، الكيمياء الصناعية، الأمن و الوقاية، الكهروتقني و كهروميكانيك.

يوجد معهـدين وطنيين متخصصين في التكوين المهني واحد بعاصمة الولاية انشأ سنة 2002 بطاقة استيعابية 350 أما الثاني فهو حديث النشأة سنة 2017 بطاقة استيعابية 300 متكون ومتواحد ببلدية سدراتة. إضافة إلى 17 مركز تكوين مهني ثلاث منها متوجدة بعاصمة الولاية و الباقي متوزعين على باقي إقليم الولاية، وهذا مجموع طاقة استيعابية تقدر بـ 3675 متكون. و مؤسستين خاصتين معتمدتين على مستوى بلدية سوق أهراس بطاقة 200 متكون. وقد وصل عدد المكونين إلى 6683 متكون. بمختلف أنماط التكوين (إقامي، تمهين، دروس مسائية، اتفاقي...) وبلغ عدد المتخرجين 2885.

2.111- البنى التحتية الاجتماعية-اقتصادية:

1.2- شبكة الطرقات : ولاية سوق أهراس مزودة ببنى تحتية للطرق، حيث يسجل مجموع شبكة الطرقات بـ 2909,967 كلم موزعة كمايلي:

- طرق وطنية يـ 509,317 كلم
- طرق ولائية بـ 390.7 كلم
- طرق بلدية 2006.95 كلم منها 857.65 غير المعبدة.

2.2- شبكة المياه والتطهير: رغم أن شبكة الماء الشروب "AEP" تغطي 97,96% من إقليم الولاية إلا أنه نسبة تغطية التزويد هي 77%، حيث الاحتياجات من هذه المادة الحيوية هي 57892 م³ في اليوم الواحد في حين أن الحجم المستغل هو 31127 م³ / 3 يوم. أما شبكة التطهير تشكل 96,37%.

3.111- المعطيات الاقتصادية: مقارنة قطاعية:

1.3- قطاع الفلاحة: يتميز إقليم بطابع فلاحي -غابي- رعوي حيث يستفيد من مساحة زراعية كبيرة مفيدة (311.492 هكتار - 71.5% من الأراضي-) مع وجود أراضي ذات الإمكانيات الزراعية العالية بمساحة 7000 هكتار من الأراضي القابلة للري، وبشكل أساسي، تتألف من ثلاث مناطق زراعية متجانسة نسبيا هي:

المنطقة الجبلية: بمساحة 79.574 هكتار أي بنسبة 32% من المساحة الصالحة للزراعة و تتميز بممارسة الزراعة الأسرية القائمة أولا على الحبوب مقترنة ببعض محاصيل العلف الجاف، وثانيا على التشجير الريفي وكذلك ممارسة تربية المشية.

المنطقة المتوسطة (السهلية التالية) :مساحة 88.708 هكتار أي بنسبة 35 % من المساحة الزراعية وتتكون من المنخفضات، سفوح الجبال والتلال الغنية والسهول، لذلك تتميز بتضاريس مواتية لتنمية الزراعة مع تنوع في أنظمة الإنتاج (الحبوب - تربية الماشية).

المنطقة الزراعية الرعوية :مجموع مساحة تقدر بـ 85.324 هكتار أي بنسبة 33% ، والتي هي إلى حد كبير مساحة السهوب، تقع بجنوب الولاية وتشمل جميع الأراضي منخفضة الجودة و التي يغلب عليها نظام (زراعة الحبوب -الرعي - وتربية المواشي).

وقد كانت الحصيصة النهائية المسجلة لشعبة الحبوب للموسم الفلاحي 2018/2017 معتبرة بتجميع 1079670,6 قنطار من مجموع 1909962 قنطار أي بنسبة 57%، كما هو موضح بالجدول رقم 02 . أما شعبة البقول الجافة للموسم الفلاحي 2018/2017 فقد تم تجميع 38371,6 قنطار من الحمص والعدس أي بنسبة 81% (جدول رقم 03) بالنسبة للإنتاج الحيواني فهو متنوع ومعتبر وموزع حسب كل من منتجات الحليب واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والبيض والعسل والصوف وزيت الزيتون (الشكل رقم 06)

2.3- قطاع التشغيل: يعتبر التشغيل مطلباً اجتماعياً يعتمد عليه الأفراد والمجتمعات في تحقيق طموحاتهم، باعتباره مؤشراً دالاً على عملية الحراك الاجتماعي، الأمر الذي دفع بالجزائر كباقي دول العالم إلى تبني سياسات، وآليات وبرامج تشغيل تتوافق مع طبيعة التحولات والموجهة لعملية التنمية بصفة عانة، وتقليص نسبة البطالة إلى أدنى حدودها بصفة خاصة، على اعتبار هذه الأخيرة أهم الأهداف التي تسعى الحكومات للحد منها يشكل عام والمجتمع المحلي بشكل خاص، حيث تم بلغت الفئة العاملة لولاية سوق أهراس 197 815، موزعة حسب قطاعات النشاط بأكبر نسبة للفلاحة وهذا ما يؤكد على أنها الطابع الغالب في إقليم الولاية يليه البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 19% ثم التجارة والخدمات ومنه الإدارة وفي الأخير الصناعة بـ نسبة 7% . (شكل رقم 07)

3.3- النسيج الاقتصادي المتواجد على مستوى إقليم ولاية سوق أهراس (قطاع الصناعة):

1.3.3- نسيج المؤسسات:بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية سنة 2018 أكثر من 5620 مؤسسة، تتمركز نسبة 80 % منها بسبعة بلديات (سوق اهراس ، سدراتة ، مداوروش ، تاورة ، المراهنة ، المشروحة والحنانشة) من بين ستة وعشرين بلدية. وجلها مؤسسات صغيرة كونها تشغل من 1 إلى 09 عمال.

كما يوجد ستة وعشرين (26) مؤسسة صناعية، والتي تشكل أهمية في الاقتصاد المحلي، إذ تشغل في مجملها أكثر من 1460 عامل، حيث من بينها تسع (09) مؤسسات صناعية تشغل أكثر من 50 عامل ومؤسستين عموميتين صناعيتين تشغل في مجملها أكثر من 520 عامل وهما كل من المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT والمؤسسة الوطنية للدهن ENAP ، هذه الأخيرة هي بدورها مؤسسة صناعية كبرى إذ يصل عدد عمالها إلى 350 عامل وهما متواجدتين بإقليم بلدية سوق أهراس. كما أن هذه المؤسسات الصناعية موزعة على ستة (06) فروع نشاط صناعي وهي صناعة الكيمياء والبلاستيك، الصناعة الغذائية التحويلية، صناعة الورق، صناعة النسيج، صناعة مواد البناء والصناعات الحديدية.

يحتوي إقليم الولاية على ثمانية وأربعين (48) مقلع ومنجم، إحدى عشرة (11) منها مغلق لنهاية المادة أو نهاية المدة القانونية للاستغلال، تشغل في مجملها أكثر من 350 عامل. تتواجد أربع (04) ورشات بحث لكل من مواد الطين والكلس والرمل والحديد بأقاليم ثلاث بلديات (إثنان منها بالحنانشة والثالث بالزعرورية والأخير بسيدي فرج)

2.3.3- العقار الصناعي:

أ) المنطقة الصناعية:يوجد على مستوى كامل إقليم الولاية منطقة صناعية وحيدة وتقع ببلدية سوق أهراس (شكل رقم 08) تتربع على مساحة 48.2 هكتار، مقسمة إلى 63 حصة كلها ممنوحة (61حصة منحت قبل 2011) ، ومن أهم الوحدات المتواجدة بها مركب النسيج (EATIT)، ووحدة إنتاج منتجات من الزجاج " زجاج الشرق " ، ملبنة حمادة ، كما يوجد حظائر لكل من اتصالات الجزائر ، مؤسسة السكك الحديدية ، مديرية الأشغال العمومية ، أما باقي الحصص فيوجد منها اثنتين كانا وحدتين لإنتاج الحليب وتوقفتا عن النشاط، إضافة إلى 11 حصة أرضياتها شاغرة، 15 حصة محاطة بأسوار ، و 19 حصة بها بنايات أو مستودعات ولكن ليست في حالة نشاط، مع العلم أنه يوجد مشروعين فقط منحاً بداية من العمل بالصيغ الجديدة للتنازل عن الأراضي الموجهة للاستثمار (سنة 2011) ويتعلق الأمر بأصلين فائضين منحاً

في سنتي 2012 و 2017 على التوالي (مشروع انجاز وحدة تحويل الحليب ومشروع انجاز وحدة تعبئة المواد الغذائية وقد تم إلغاء هذا الأخير)(مديرية الصناعة والمناجم، 2019).

ب) مناطق النشاطات : حاليا يتواجد أربعة عشرة منطقة نشاط عبر إقليم ولاية سوق أهراس، منها عشر(10) مناطق نشاط، أنشأت كلها خلال سنوات التسعينيات موزعة عبر 07 بلديات، بمساحة إجمالية قدرها **73,86 هكتار** مقسمة على **470** حصة. والتي تم توطين 72 مشروع استثماري بها منذ سنة 2011، من خلال تسخير مساحة إجمالية تقدر ب **14,95** هكتار. ولا تزال بها **10** حصص متوفرة حاليا بمساحة إجمالية تقدر ب **5093,67 م²**

في حين أن مناطق النشاط الأربع(04) الباقية هي حديثة الإنشاء (منذ سنة 2015) مقارنة مع سابقاتها وتقع بكل من بلديات سيدي فرج ، وادي الكبريت ، بئر بوحوش ، والمراهنة بمساحة إجمالية تقدر ب **115,37 هكتار** وتحتوي **292** حصة، وقد تم توطين 66 مشروعا استثماريا بمساحة إجمالية مقدرة ب **55** هكتار مع إمكانية استحداث **1371** منصب شغل. عدد الحصص المتوفرة حاليا هو **232** بمساحة إجمالية تقدر ب **22,73** هكتار. (شكل رقم 09)

من خلال الشكل رقم 09 يلاحظ أن توزيع مناطق النشاطات بالنسبة لعشرة مناطق النشاط القديمة المنشأة خلال التسعينيات من القرن الماضي، الفئة الأكثر انتشارا هي التي تقع مساحتها بين **05** و **10** هكتار وعددها **05** مناطق، الفئة التي تأتي بعدها هي فئة مناطق النشاطات التي لا تتعدى مساحتها **05** هكتارات وعددها **03** ، كما توجد منطقة واحدة تقع في فئة ما بين **10** و **15** هكتار ومنطقة نشاطات أخرى تقع في فئة ما بين **15** و **20** هكتار ، أما فئة مناطق النشاطات التي تتجاوز مساحتها **25** هكتار فهي معدومة. وعليه فإن هذا النمط من مناطق النشاطات المنشأة يعتبر نمطا متوسطا ولا يوفر عقارا بإمكانه استقطاب مشاريع صناعية كبرى ومتوسطة. أما بالنسبة للمناطق الأربعة الحديثة المنشأة فيلاحظ أن نمط إنشاء مناطق النشاطات قد تغير مقارنة بنمط إنشاء مناطق النشاطات القديمة ، من خلال تعيين مساحات أكبر نسبيا لاستيعابها ، حيث سجل منطقتي نشاط مساحتهما تفوق **25** هكتارا واثنين في فئة ما بين **15** و **20** هكتارا مع وجود منطقة وحيدة مساحتها **10** هكتارات

ج) مناطق النشاط المصغرة: تم برجة عملية لاستحداث مناطق نشاط مصغرة بعدد **15** منطقة، اعتمدت منها **05** بمساحة إجمالية تقدر ب **31,15 هكتار (أم العظام، تاورة، مداوروش، الرقوبة، سافل الويدان)**، أما الباقي محل إجراء إختيار الأوعية العقارية المناسبة لها وهذا بكل من أقاليم بلديات: ترقات، عين الزانة، سدراتة، المراهنة، سيدي فرج، المشروحة (منطقتين)، أولاد إدريس ، الخضارة (منطقتين)(مديرية الصناعة والمناجم، 2019).

د) فضاءات أخرى لتوطين مشاريع استثمارية :

- **الخطيرة الصناعية :** في إطار إنشاء فضاءات صناعية جديدة على المستوى الوطني استفادت ولاية سوق أهراس من عملية مضمونها إنشاء حظيرة صناعية بمداوروش على مساحة إجمالية تقدر ب **218 هكتار و 05 ار و 45 سنتيار** ، أما المساحة القابلة للتنازل عليها للاستثمار فهي تقدر ب **133 هكتار** موزعة على **476 حصة** منها **10 حصص مخصصة للتجهيزات**، كما تجدر الإشارة أنه في السنة الجارية صدر مرسومين تنفيذيين بخصوص الخطيرة ، الأول هو المرسوم التنفيذي رقم **18-167** المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية ، والثاني متمثل في المرسوم التنفيذي رقم **18-168** المتضمن إلغاء تصنيف أراضفلاحية(مديرية الصناعة والمناجم، 2019، صفحة 5).
- **القطب الاستثمار** فطومة السوداء ببلدية سوق أهراس: مساحته **4,9 هكتار**، عدد المشاريع المعتمدة بها : **05** على مساحة **1,56 هكتار** مع إمكانية استحداث **79** منصب شغل ، المساحة المتبقية هي **03,34 هكتار**.
- **القطب العمراني** ديديدية بلدية وادي الكبريت: مساحته **30 هكتار**، منها **13,1 هكتار** مخصصة للاستثمار عدد المشاريع المعتمدة بها : **09** على مساحة **4.78 هكتار** مع إمكانية استحداث **111** منصب شغل ، المساحة المتبقية هي **08,32 هكتار**.

3.3.3- وضعية الطلب على الاستثمار:

شهد الطلب على الاستثمار منذ سنة 2011 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 إيداع **915** ملف بمساحة إجمالية تفوق **971** هكتارا. حيث من خلال الشكل رقم **10** يتضح أن سنة 2018 عرفت أكبر قيمة للملفات المودعة بتعداد **189** ملف (شكل رقم

10). وتم اعتماد 319 مشروعاً استثمارياً من بين 852 ملف مدروس (شكل رقم 12). والتي تم توطئ 307 مشروعاً منها أي بنسبة 96% على أراضي ملك للدولة وبمناطق النشاطات، وهذا بمساحة تقدر بـ 300,49 هكتار من ضمن مساحة إجمالية تقدر بـ 307,84 هكتار وبتكلفة إجمالية لانجاز هذه المشاريع تقدر بـ 77,14 مليار دينار جزائري مع إمكانية استحداث أكثر من عشرة آلاف (10000) منصب شغل.

وقد تم اعتماد 145 مشروعاً صناعياً أي بنسبة حوالي 46% قطاع الصناعة يليه قطاع الخدمات بنسبة 34% ثم والسياحة والفلاحة بنسب 9% و7%. (شكل رقم 12)

III.4- مزاي إقليم ولاية سوق أهراس (الأوراق الراجعة): من خلال تشخيص واقع إقليم ولاية سوق أهراس اتضح أن أراضي الولاية تنسم

بمجموعة متنوعة من النظم الإيكولوجية والموارد والفرص العديدة، التي ينبغي استكشافها واستغلالها من منظور التنمية المستدامة والمتكاملة مع ضمان تعزيز ديناميكية المناطق. وعليه وفي محاولة لتحديد العروض التي تتوفر بهذا الإقليم "offres territorial" من خلال حصر جملة من النقاط والتي تشكل فرصاً للاستثمار على امتداد الإقليم التي تعتبر بمثابة الأوراق الراجعة، وهذا في مختلف المجالات الحياتية ونذكر منها:

■ استغلال مناطق الجذب السياحي الرئيسية والمتمثلة في: المواقع التاريخية والدينية (دار القاضي، زاوية سيدي مسعود، مسجد العتيق، شجرة الزيتون لقديس أغستين...)، وانتشار مواقع أثرية عالمية شهيرة عبر إقليم الولاية (مادور، مداروش، تيفك، خميسة، تاورة، هنشير، قصيبة، كاف المصورة...); للنهوض بقطاع السياحة؛

■ فرصة إنشاء وحدات فندقية راقية وبالمقاييس الدولية، وبالتحديد حول بقايا الآثار مادور المتواجدة بإقليم بلدية مداروش، والتي تصنف كأول جامعة في العالم أنشأها القديس أغستين، كما أن هناك عجز ملحوظ في المؤسسات الفندقية حيث عبر كامل إقليم الولاية لا يتواجد سوى تسع (09) فنادق غير مصنفة بسعة 394 سرير؛

■ إنشاء منتجعات بالقرب من الينابيع الحارة في إطار السياحة الحموية؛
■ ثراء وتنوع الموارد الطبيعية (مقالع ومحاجر، ثروة مائية معتبرة مع عدد سدود منها سد عين الدالية وفم الخنقة، العديد من الأودية، الينابيع الحارة).

■ تميز الإقليم بمناخ محلي صحي بشكل خاص؛
■ اعتباراً أن ولاية سوق أهراس ولاية حدودية تنسم بالتجارة عبر الحدود، ومن منظور المنطقة المستقطبة التي تشكل المنطقة الشمالية الشرقية، هناك إمكانية تطوير علاقات عبر الحدود التونسية في إطار تشاور متعدد القطاعات وتطوير مناطق حدودية مع مراعاة آثار فتح أراضيها (مناطق الإقتصادية الحرة)؛

■ إنشاء وحدات في الأعمال التجارية والنشاطات الزراعية مثل إنتاج الطماطم المصبرة، شعبة الحليب، صناعة الخشب... إلخ؛

III.5- الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجماعات الإقليمية من أجل جعل إقليمها جذاباً

سجلت الجماعات الإقليمية العديد من الصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل جعل إقليمها جذاباً

أهمها:

■ نقص معتبر في الهياكل الاقتصادية، بالرغم من موقع إقليم ولاية سوق أهراس المتميز، وتوفره على مؤهلات وإمكانات فلاحية معتبرة، إضافة إلى قدرات طبيعية وأوراق رابحة سياحياً؛

■ غياب ثقافة سياحية؛

■ نقص في اليد العاملة المؤهلة في قطاع السياحة؛

■ عمليات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى بعيدة عن المعايير الوطنية وغير كافية إن لم نقل منعدمة خاصة في المجال الصناعي الفلاحي الغذائي وذلك بما يتلاءم والطابع الفلاحي للولاية (نسيج اقتصادي ضعيف)، حيث يتكون النسيج الصناعي للولاية من بعض الوحدات التي تسمح سيرورة إنتاجها بتصنيفها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما باقي الوحدات فحجمها يدرجها ضمن المؤسسات الصغيرة جداً؛

■ غياب ثقافة العمل الحر والتوجه المقاوالاتي للشباب رغم جهود دار المقاولاتية ودعم الأجهزة المساعدة للشباب إلا أنه هناك دائماً تخوف وعدم والمخاطرة من طرف معظم الشباب لخلق مؤسساتهم.

III. 6- التدابير المتخذة من طرف السلطات المحلية لولاية سوق أهراس من أجل الحصول على إقليم جذاب:

- للمحافظة على العقار الصناعي واستغلاله الأمثل تم اتخاذ الإجراءات القانونية من خلال عملية استرجاع الأوعية العقارية غير المستغلة من طرف المستثمرين الذين استفادوا منها، وقد أسفرت العملية على استرجاع أوعية عقارية بمجموع 78771.85 م²؛
- ترميم المواقع الأثرية من خلال القيام بدراسة لإنشاء مناطق التوسع ومناطق سياحية "ZEST" عبر إقليم الولاية، الأولى بطوم بتاور، وثانية بخميسة وثالثة بالمسيد بلدية أولاد إدريس؛
- في إطار تسهيل والإجراءات لتحسيد المشاريع الاستثمارية تم منح رخص بناء مؤقتة من طرف والي الولاية لكل مستثمر تحصل على الموافقة وهذا لتسهيل الانطلاق في المشروع؛

وعملا بالتوصيات المنبثقة عن الورشة الثالثة من لقاء الحكومة - الولاية لسنة 2018، تم اتخاذ عدد من التدابير، وفي فترة وجيزة، مما يؤكد حرص الجماعات الإقليمية على النهوض بالاقتصاد المحلي وتحسين المستوى المعيشي للسكان المحلية، وبما قد ينعكس إيجابا حتى على الساكنة المجاورة. ومن هذه التدابير مايلي:

- تخصيص منطقة النشاطات المتواجدة بإقليم بلدية سيدي فرج في شعبة صناعة المواد الغذائية واستخراج الزيوت الأساسية من التين البربري والنباتات العطرية. حيث تم إنشاء عنقودية "cluster" للزيوت الأساسية من خلال إنجاز مشروعين استثماريين في إطار الاستثمار الوطني؛
- إمضاء اتفاقية تعاون بين جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس - ومديرية المناجم والصناعة خلال شهر ديسمبر 2018 بهدف ربط وتجميع القدرات الإنتاجية مع البحث العلمي؛
- تشجيع إنشاء فروع لازمة تسمح بدفع حركية الاقتصاد المحلي وغرس نشاطات جديدة مدججة مع خصائص الإقليم لثمين وتعزيز دور مؤسسات ناشئة « Sart up »؛
- تنشيط يومين (02) إعلاميين حول الاستثمار والجودة مرافقة؛
- مشروع اتفاقية مع جامعة محمد بضيف المسيلة، في إطار تعزيز قدرات الفاعلين الإقليميين من خلال تكوين وتدريب المهندسين الإقليميين (التشخيص الاستراتيجي، التسويق الإقليمي، تقييم السياسات العمومية للتعاون ما بين الولايات وما بين البلديات، تقنيات مرافقة المشاريع الإقليمية،...).

مناقشة النتائج:

من خلال تشخيص واقع إقليم ولاية سوق أهراس يتضح عدم تمكن الجماعات الإقليمية (الولاية، البلديات) من الاستغلال الأمثل لمزايا أقاليمها. وبالتالي عدم تحقيق المهام والوظائف المنوطة بها، التي تصب مجملها في حقل التنمية المحلية بمختلف مجالاتها، وعليه يجب تحسين وتطوير وتعزيز دور هذه الجماعات لاسيما البلدية باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء النظام الإداري للدولة في الجزائر، وهذا بهدف تدارك الوضع.

فمن حيث التنمية المحلية يتسم النسيج الاقتصادي للولاية بضعف ملموس كونه يتكون من بعض الوحدات التي تسمح سيرورة إنتاجها من تصنيفها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما باقي الوحدات فحجمها يؤهلها ضمن المؤسسات الصغيرة جدا. بالنسبة للاستثمار السياحي فإنه منعدم من خلال رؤية ما هو مجسد حقا ومقارنته مع الأوراق الراجعة التي يمتلكها هذا الإقليم سواء من منظور السياحة الجبلية، الحموية، الأثرية، التاريخية والدينية؛ إذ إلى يومنا هذا لا يوجد فندق مصنف على امتداد كامل إقليم الولاية (تواجد خمس هياكل معدة للفندقة ثلاثة منها بعاصمة الولاية وإثنان ببلدية سدراتة بمجموع 263 سرير).

أما جانب الاستثمار الفلاحي فقد سجل هو الآخر نقصا كبيرا موازاة مع الثروات الفلاحية وتنوعها التي يزخر بها إقليم الولاية، مما يستدعي العمل على استغلال هذه الثروات عن طريق الاستفادة من الأفكار والابتكارات الجديدة للطلبة والباحثين الجامعيين (معهد البيطرة والفلاحة بجامعة مساعدي محمد الشريف) بتوفير نظام إيكولوجي للمقاولاتية "écosystème entrepreneurial" الذي يساعد حتما على بروز المؤسسات الناشئة.

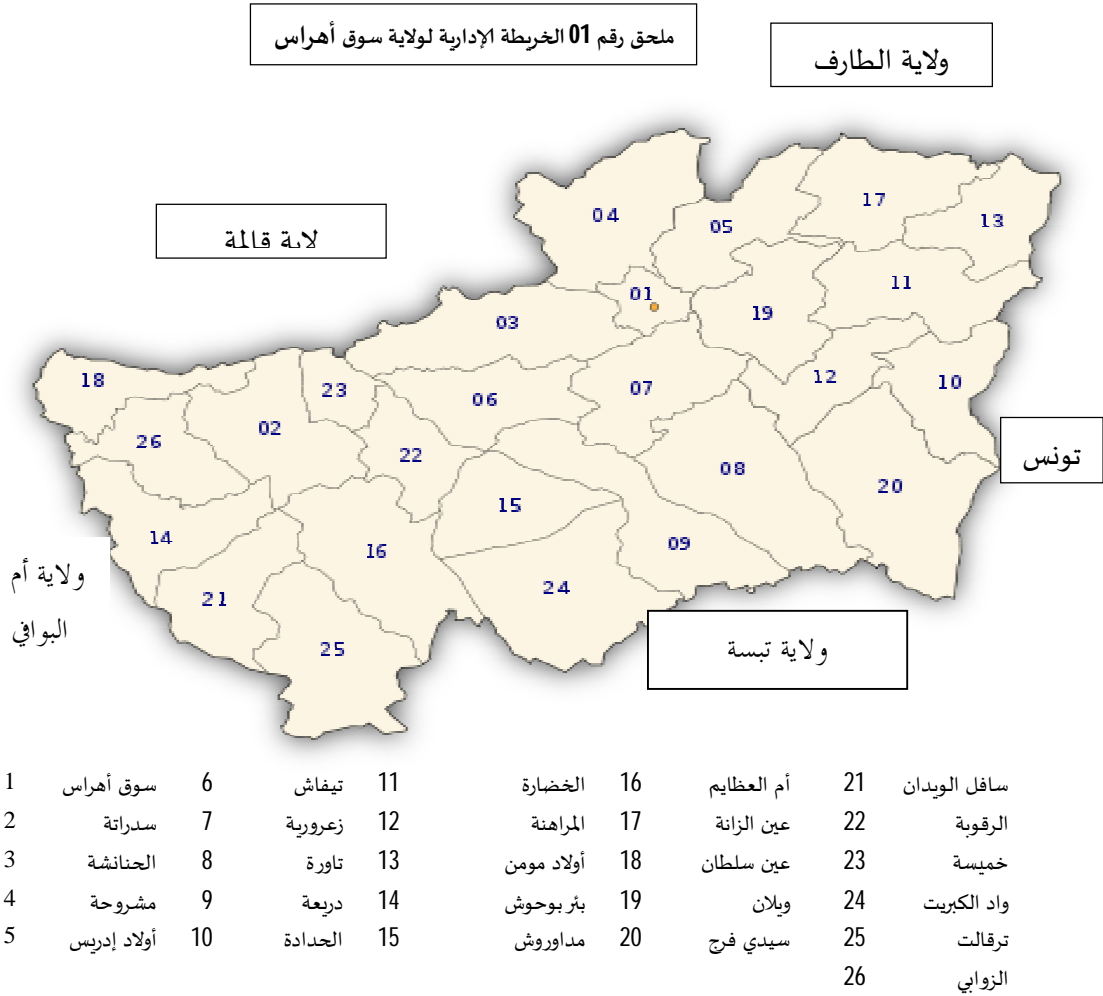
بالرغم من الإصلاحات التي مست التأطير القانوني والتنظيمي، خاصة فيما يتعلق بتجسيد مبدأ اللامركزية فإن جل الدراسات تتفق على أن هناك قصور في تطبيق هذا المبدأ كون الجماعات الإقليمية في الجزائر لا تزال عاجزة على خلق موارد تمويلية ذاتية تمكنها من التكفل بمهامها في مجال الإنفاق العام، إذ تعتمد في تمويلها على البرامج الممولة من طرف ميزانية الدولة كما أنه في الغالب ماتشكل نفقات قسم

التسيير في ميزانية الجماعات الإقليمية، أحرور المستخدمين وهي نفقات غير منتجة مما يؤثر سلبا على الإيرادات، وجعل من إقليمها جذاب بما يسمح بخلق الثروة والنهوض بالاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المحلية.

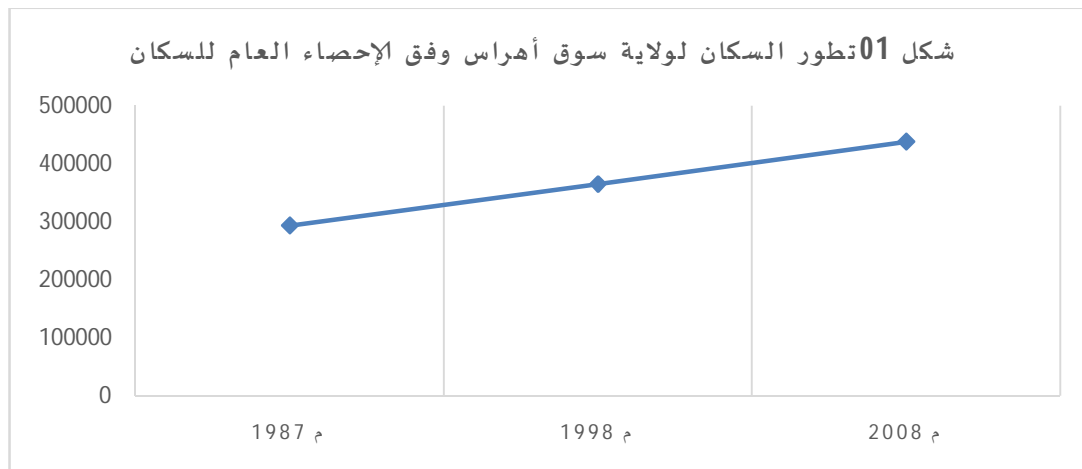
وحتى تستجيب الجماعات الإقليمية في الجزائر إلى المعايير الدولية في مجال تسيير المدن وتقديم خدمات ترقى إلى رغبات وتطلعات المواطنين من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية (تحقيق التنمية) باعتبار المواطن هو الزبون المستهدف لهذه الجماعات الإقليمية كمنظمات عمومية على المستوى المحلي، واستقطاب الاستثمارات الوطنية على المستوى الوطني من جهة، والاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي والعالمي من جهة أخرى؛ لهذا يتوجب على هذه الجماعات تبني أساليب الإدارة الحديثة في طرق تسييرها وإدارتها لنفسها وفي إدارة المشاريع بمختلف أنواعها. وتطبيق هذه الأخيرة يتطلب الإهتمام بتأهيل الموارد البشرية. بما فيهم المنتخبين المحليين لاسيما رؤساء المجالس الشعبية البلدية باعتبارهم الكفاءات المحركة والمتحكمة في ضمان فعالية ونجاعة الاستغلال الأمثل لموارد الأقاليم؛ ومنه كسب رهان التنمية المحلية المستدامة التي ترقى بالمستوى المعيشي للأفراد.

IV- الخلاصة :

يتضح مما سبق أن الجماعات المحلية تلعب الدور الأساسي باعتبارها المحرك الأول لعجلة التنمية على المستوى المحلي، وذلك من خلال اتخاذ عدة تدابير تجعل منها إقليما جذابا، مما ينعكس بالشكل الإيجابي على الجانب التنموي بالمستدم لاسيما الجيل الحالي والأجيال المستقبلية. ولقيامها بهذا الدور الذي هو مطلب كل مواطن داخل إقليمها، يجب عليها معرفة وتحديد مزايا إقليمها، وهذا عن طريق التشخيص الجيد لواقع هذا الإقليم ومنه التخطيط بمنظور استشرافي للاستغلال الأمثل لمزايا أو الأوراق الراجعة. وحتى يتسنى لها ذلك استوجب الأمر الانتقال إلى مرحلة جديدة وتوجه حديث متمثل في تحرير المبادرة عبر جسر اللامركزية الحقة.

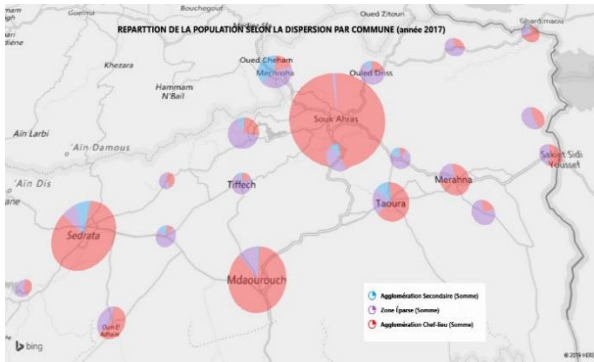


المصدر: (DPSB Souk-Ahras, 2017)

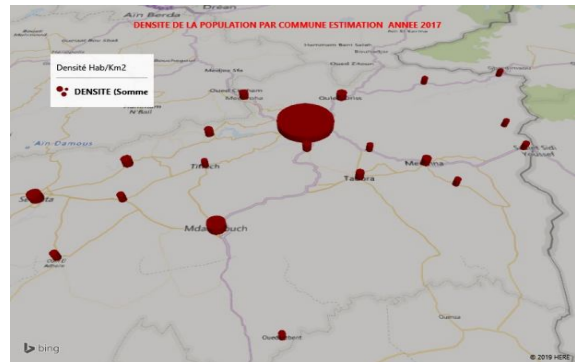


المصدر من إعداد الباحثين

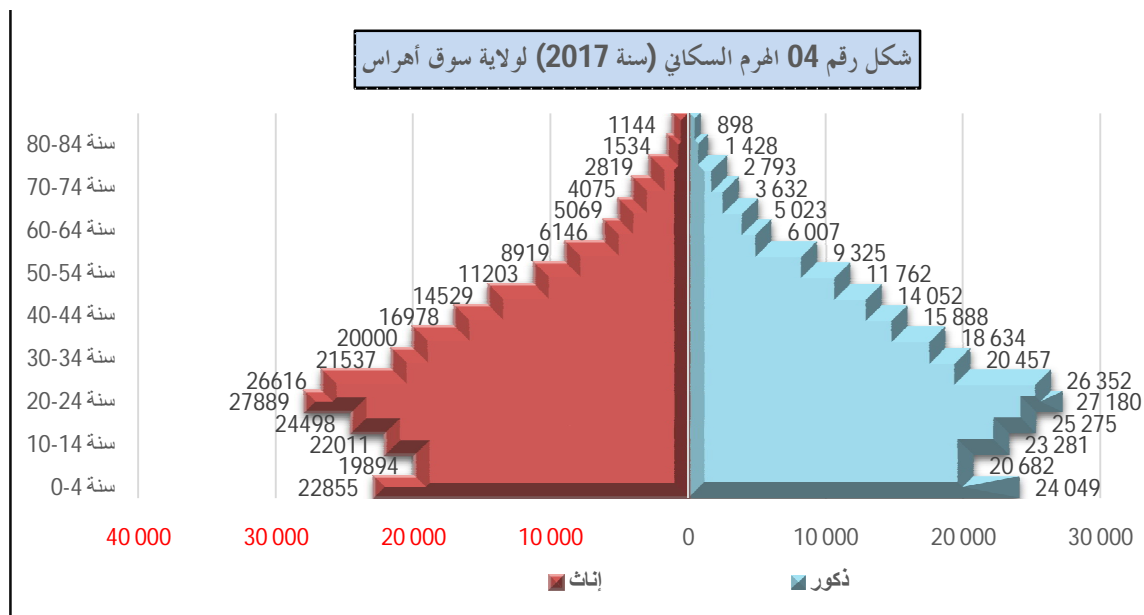
شكل 03 التجمعات السكانية الأولية والثانوية والمتفرقة



شكل رقم 02 الكثافة السكانية عبر بلديات ولاية سوق أهراس



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام تطبيق power map Excel 2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات من (DPSB Souk-Ahras, 2017)

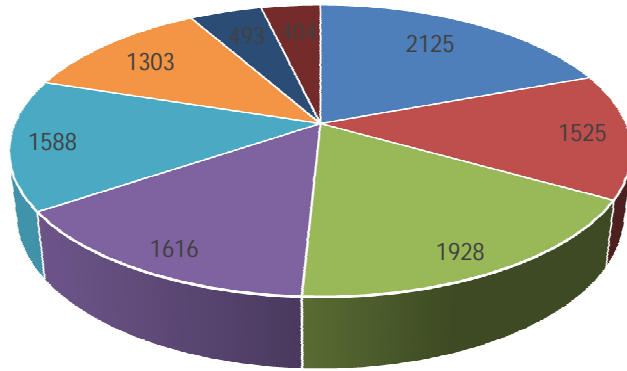
جدول رقم 01 نتائج إمتحانات النهائية لمختلف مراحل التعليم

التعيين	شهادة التعليم الابتدائي	شهادة التعليم المتوسط	البكالوريا (متدربين+أحرار+تعليم عن بعد)
عدد المسجلين	8780	6257	8053
الناجحون	7505	3953	2487
نسبة النجاح	85,48	63,18	30,88
الناجحون بامتياز	737	4	7
الناجحون بتقدير جيد جدا	1053	274	87

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات من الولاية

شكل رقم 05 توزيع الطلبة حسب الكليات والمعاهد للسنة الجامعية 2018-2019

- كلية العلوم و التكنولوجيا
- كلية الحقوق و العلوم السياسية
- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
- كلية الآداب و اللغات
- كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
- كلية علوم الطبيعة و الحياة
- معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية
- معهد العلوم الفلاحية و البيطرية



المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد عن المعلومات من الولاية

جدول رقم 02 الحصييلة النهائي لشعبة الحبوب للموسم الفلاحي 2018/2017

النوع	المساحة المزروعة (هكتار)	المساحة المحصودة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية ق/ه	التجميع	نسبة التجميع
قمح صلب	73000	72783	1018562	13,95	823696,24	81%
قمح لين	30000	30000	330000	11	190034,96	58%
شعير	35000	35000	560000	16	64576,6	12%
خرطال	100	100	1400	14	1362,8	97%
المجموع	138100	137883	1909962	13,83	1079670,6	57%

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية

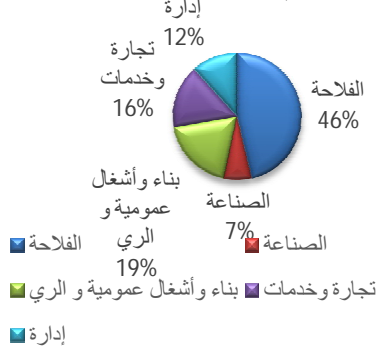
جدول رقم 03 حصييلة شعبة البقول للموسم الفلاحي 2018/2017

النوع	المساحة المزروعة (هكتار)	المساحة المحصودة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية ق/ه	التجميع	نسبة التجميع %
حمص	699	699	9786	14	4928,2	50
عدس	2700	2700	37800	14	33443,4	88
المجموع	3399	3399	47586	14	38371,6	81

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية

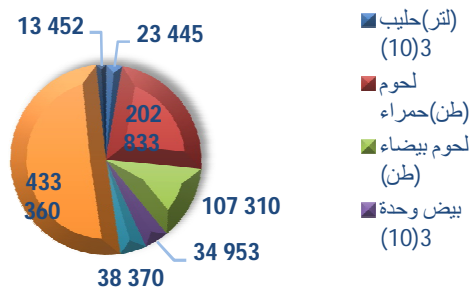
شكل رقم 07 توزيع السكان الناشطين حسب قطاع

النشاط عبر إقليم ولاية سوق أهراس 2018

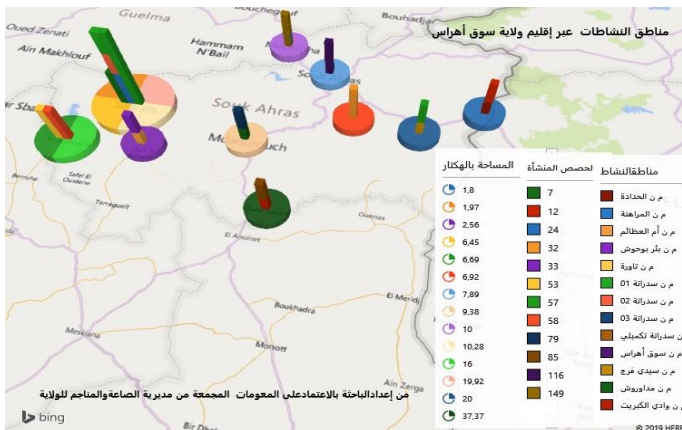


شكل رقم 06 الإنتاج الحيواني المسجل سنة

2018 لولاية سوق أهراس

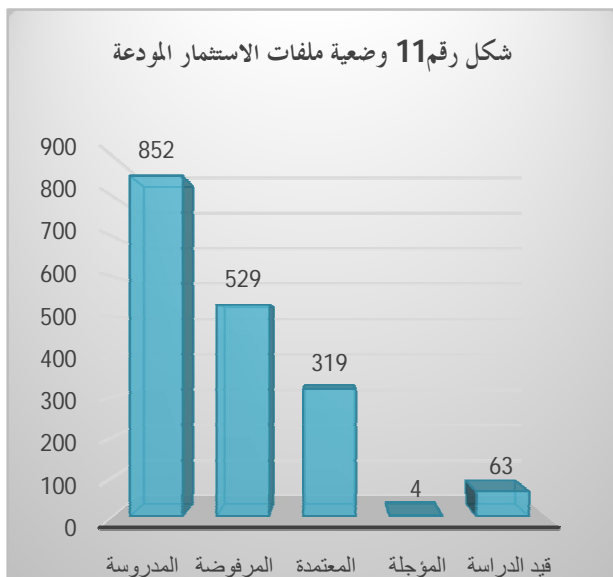


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية

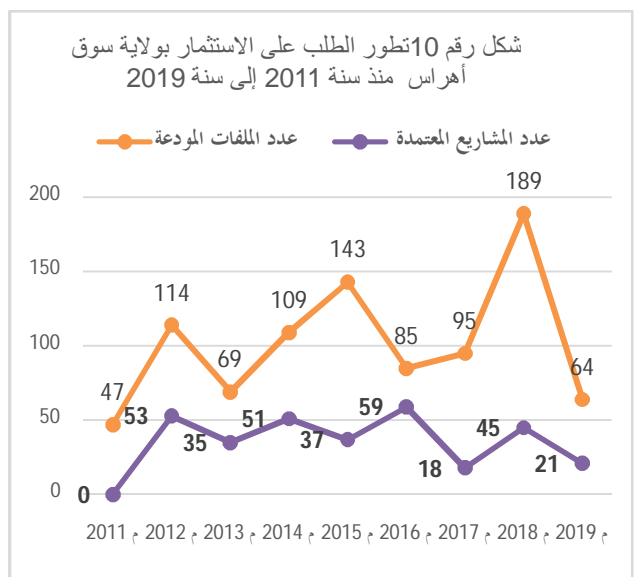


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام تطبيق power map Excel 2016

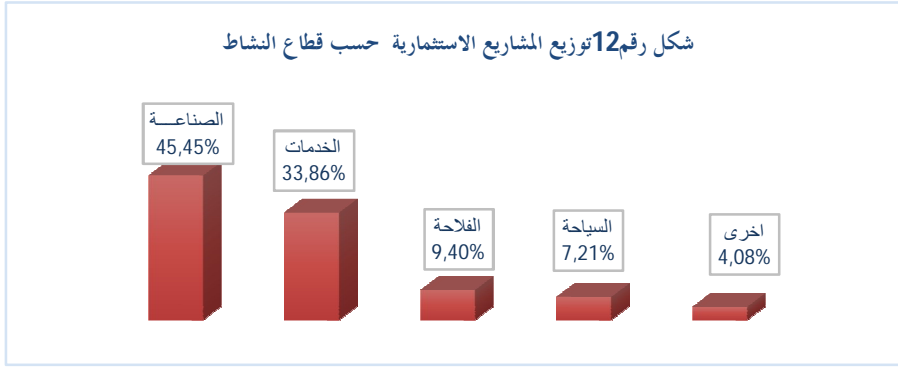
شكل رقم 11 وضعية ملفات الاستثمار المودعة



شكل رقم 10 تطور الطلب على الاستثمار بولاية سوق أهراس منذ سنة 2011 إلى سنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثين



المصدر: من إعداد الباحثين

V- الإحالات والمراجع :

****العناقيد** هي تجمع وترتكز جغرافي لكيانات مرتبطة فيما بينها بشكل أفقي أو عمودي تشكل مع بعضها سلسلة صناعة، تختلف وتنوع الصناعات ضمن العناقيد من قطاع الفضاء والطيران والصحة والبناء والصناعات الميكانيكية والإلكترونيات. فهي أنظمة إبداع (العابد لزهري، دهان محمد، 2019).

1. DPSB Souk-Ahras. (2017). *Monographie de la wilaya de Souk-Ahras*. Direction de la programmation et suivi du budget, Wilaya de Souk-Ahras.
2. Hatem, F. (2004). Attractivité: de quoi parlons-nous. 1-17.
3. Ingalina, P. (2007). l'attractivité des territoires. *actes des séminaires février-Juillet 2007 , L'attractivité des territoires : regards croisés*, (pp. 9-18).
4. Poirot, J., & Gérardin, H. (2010). l'attractivité des territoires: un concept multidimensionnel. *Mondes en développement*, 149 (1), 27-41.
5. Traki, D. (2011). Essai d'analyse de la contribution des facteurs d'attractivité à la création d'entreprises: Cas des entreprises agroalimentaires dans la wilaya de Béjaia. *Université Abderrahmane Mira* .
6. العابد لزهري، دهان محمد. (2019). تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة - سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجاً. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 3 (1)، 526-545.
7. العيسوي فايز محمد. (2000). حرائط التوزيعات البشرية أسس وتطبيقات. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
8. القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012. (2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12.
9. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011. (2011). متعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37.
10. الكيتي محمد نجيب أحمد. (2018). اللامركزية بين الحكم المحلي والإدارة المحلية. مجلة البحوث القانونية (9)، 1-30.
11. بن شعيب نصر الدين، طيبي بومدين. (2012). الجماعات الإقليمية ومفارات التنمية المحلية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث، I (1)، 23-52.
12. بوابة الوزارة الأولى الجزائرية. (2019). تم الاسترداد من بيان اجتماع الحكومة لدراسة ومناقشة خمسة مشاريع تنفيذية وعرض حول مدى تنفيذ البرنامج الوطني للطاقت المتجددة: <http://www.premier-ministre.gov.dz>
13. فيدمة عبد الحق. (2012). ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، I (1)، 119-134.
14. مديرية الصناعة والمناجم. (2019). تقرير حول قطاع الصناعة والاستثمار لولاية سوق أهراس.

15. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2019). تاريخ الاسترداد 2019، من <http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar> /ملفات/2762-موعد-تساور-مركزي--محلي-بامتياز-في-خدمة-الجماعات-المحلية

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

شهرزاد ثلاثية، محمد قوجيل (2020)، دور لامركزية الجماعات الإقليمية في خلق أقاليم جذابة في الجزائر: دراسة حالة إقليم ولاية سوق أهرس، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 315-332.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.